قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٨
بالتصديق على اتفاقية بين
مملكة البحرين وروسيا الاتحادية بشأن تسليم المجرمين

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى اتفاقية بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية بشأن تسليم المجرمين الموقَّعة في مدينة موسكو بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٦،

أقرَّ مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتيَ نصُّه، وقد صدَّقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية بشأن تسليم المجرمين الموقَّعة في مدينة موسكو بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٦، والمرافقة لهذا القانون.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٢ رمضان ١٤٣٩هـ

الموافق: ٢٨ مايو ٢٠١٨م

إتفاقية بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية
بشأن تسليم المجرمين

إن مملكة البحرين وروسيا الاتحادية ، ويشار إليهما فيما بعد " بالطرفين" رغبة منهما في تسهيل تعاون أكثر فعالية بين البلدين لمكافحة الجريمة وإذ تطمحان الى تعزيز العلاقة بين البلدين فيما يتعلق بتسليم المجرمين من خلال إبرام هذه الإتفاقية .

وعلى أساس من مبادئ السيادة والمساواة والمصالح المتبادلة ، فقد أتفقا على ما يلي:

المادة (1)
الإلتزام بالتسليم

يتعهد الطرفان ، وفقاً لأحكام وشروط هذه الإتفاقية ، بتسليم أي شخص للطرف الآخر بناء على طلبه من أجل الإجراءات الجنائية أو تنفيذ الإحكام القضائية .

المادة (2)
نطاق الإتفاقية

تسري هذه الإتفاقية على كل طلبات التسليم ، التي تقدّم بعد بدء نفاذ أحكامها، حتى ولو تعلّقت بجرائم أرتكبت قبل بدء نفاذ أحكامها .

المادة (3)
السلطات المركزية

1- السلطات المركزية المنوط بها تنفيذ الإتفاقية :

بالنسبة لمملكة البحرين ـ وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف .

بالنسبة لروسيا الاتحادية ـ مكتب المدعي العام للاتحاد الروسي .

2- على كل طرف أن يخطر في الحال الطرف الآخر بأيّة تغييرات تتصل بسلطتة المركزية ، من خلال القنوات الدبلوماسية .

3- لأغراض هذه الإتفاقية تتواصل السلطات المركزية في الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية . ويمكن للسلطات المركزية أن تتواصل مباشرة في أحوال الضرورة .

المادة (4)

الجرائم التي تستوجب التسليم

1- لأغراض هذه الإتفاقية ، الجرائم التي تستوجب التسليم تعني أيّة أفعال مجرّمة ، على النحو المحدد بالقوانين المعمول بها في كلا الطرفين ، يعاقب عليها بالحبس لمدة عام أو أيّة عقوبة أشد .

2- أذا تضمن طلب التسليم عدداً من الأفعال المختلفة ، المعاقب عليها وفقاً للقوانين المعمول بها في الطرفين ، ومع ذلك لم تتوافق بعض هذه الأفعال مع الشروط العقابية المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة ، فإنه يجوز للطرف المطلوب منه التسليم وفقاً لتقديره أن يسلّم أي شخص على صلة بهذه الأفعال أيضاً .

3- إذا قدم طلب تسليم يتعلق بشخص ، المدان في البلد طالبة التسليم بالحبس لإرتكابه جريمة . وكانت هذه الجريمة خاضعة لأحكام هذه الإتفاقية ، فيجوز أن يتم التسليم فقط إذا كانت المدة المتبقّية من مدة العقوبة ، في تاريخ طلب التسليم ، أكثر من ستة شهور .

ويجوز للطرفين بالأحوال الإستثنائية الاتفاق على التسليم ، إذا كانت المدة المتبقّية من الحبس أقل من ستة شهور .

4- إذا تغيّر الوصف الجنائي للفعل موضوع الإتهام أثناء سير الإجراءات الجنائية ، فإن الشخص المسلّم يمكن أن يسأل جنائياً أو أن يدان الى الحد الذي يكون فيه الوصف الجديد متوافقاً مع شروط التسليم .

5- أن الإختلاف في المصطلحات القانونية لا يعيق إتمام طلب التسليم ، إذا كان الفعل المطلوب التسليم من أجله فعلاً مجرماً على النحو المحدد في القوانين المعمول بها في كلا الطرفين .

المادة (5)

أسباب رفض التسليم

1- يرفض طلب التسليم في الأحوال التالية :

أ) إذا كان الشخص المطلوب تسليمه مواطناً من مواطني الطرف المطلوب منه التسليم .

ب) إذا لم يشكّل الفعل المطلوب من أجله التسليم جريمة ، تستلزم التسليم وفقاً للفقرات من 1 ـ 3 من المادة (4) المشار إليها .

ج) إذا كان الظرف المطلوب منه التسليم لديه ما يكفي للإعتقاد بأن طلب التسليم تم بهدف التحقيق مع شخص أو عقابه بسبب جنسه أو نوعه أو ديانته أو جنسيته أو اوصوله العرقية او بسبب ذي صلة بمعتقداته السياسية أو اية معتقدات أخرى .

د) إذا كان الشخص المطلوب تسليمه تم سجنه أو تمت تبرئته في الطرف المطلوب منه التسليم عن ذات الجريمة المطلوب من أجلها التسليم .

هـ) إذا شكّلت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة ضد الواجبات العسكرية ، والتي لا تعد جريمة وفقاً لأحكام القانون الجنائي العادي في الطرف طالب التسليم .

و) إذا كانت الجريمة ، المطلوب من أجلها التسليم ، خاضعة لعقوبة الأعدام وفقاً للقوانين المعمول بها في الطرف طالب التسليم ، ما لم يقدّم هذا الطرف ضماناً كافياً ، من وجهة نظر الطرف المطلوب منه التسليم ، بأن الشخص المطلوب للتسليم ، لن يتعرّض لعقوبة الإعدام .

ز) إذا إعتبرت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم من وجهت نظر الطرف المطلوب منه التسليم جريمة ذات طبيعة سياسية . وفي مجال تطبيق نصوص هذه الإتفاقية فإن الجرائم التالية لا تعتبر جرائم ذات طبيعة سياسية :

1- القتل والشروع في القتل أو أيّة جريمة أخرى تمس الحياة أو السلامة الجسدية أو الحرية لرأس الدولة ، ملك مملكة البحرين أو ولي عهد مملكة البحرين أو عضو في حكومة أي من الطرفين ، أو أفراد عائلاتهم .

2- أي فعل يتصل بالإرهاب .

ح) إذا كان الطرف المطلوب منه التسليم يعتبر أن تسليم شخص ما ينال من سيادته أو أمنه أو نظامه العام أو مصالحه الأساسية .

ط) إذا تعذّر ، وفقاً للقوانين المعمول بها في الطرف المطلوب منه التسليم ، إقامة الدعوى الجنائية أو تنفيذ الحكم القضائي عن الجريمة المطلوب التسليم من أجلها بسبب إنقضاء مدة التقادم أو لأي سبب آخر منصوص عليه في تشريع الطرف المطلوب منه التسليم .

2- يجوز رفض طلب التسليم في أي من الأحوال التالية :

أ- إذا أرتكبت الجريمة ، المطلوب التسليم من أجلها وفقاً للقوانين المعمول بها في الطرف المطلوب منه التسليم ، كلياً أو جزئياً داخل اقليمه .

ب- إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة في الطرف المطلوب منه التسليم فيما يتصل بذات الجريمة المطلوب التسليم من أجلها . إذا رفض طلب التسليم وفقاً للفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (1) أو الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (2) من هذه المادة . فإن الطرف المطلوب منه التسليم ، بناءً على طلب الطرف طالب التسليم ، سوف يوصل كافة المواد المستلمة لسلطاته المختصة بالنظر في الدعوى الجنائية ضد هذا الشخص وفقاً لقوانين المعمول بها . ولهذا الغرض فإن الطرف طالب التسليم سوف يمنح الطرف المطلوب منه التسليم نسخ طبق الأصل من المستندات وما يثبت حقيقة القيام بأي تحقيق أو أيّة مستندات تتصل بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم. كل المواد الخاصة بالقضية ، التي تم إستلامها فيما يتعلّق بالتحقيقات التي أجريت في الطرف طالب التسليم ، يمكن أن تستخدم في الإجراءات الجنائية في الطرف المطلوب منه التسليم . ويجب أن يخطر الطرف المطلوب منه التسليم الطرف طالب التسليم بكافة نتائج هذه الإجراءات.

المادة (6)

تأجيل التسليم والتسليم المؤقت

1- إذا كان الشخص المطلوب تسليمه طرفاً في أيّة إجراءات قضائية أو يقضي عقوبة لأيّة جريمة أخرى مرتكبة في إقليم الطرف المطلوب منه التسليم ، فإنه يجوز أن تعطى الموافقة على التسليم ، ومع ذلك يمكن أن يؤجّل تسليم هذا الشخص لحين إكتمال الإجراءات القضائية ، وإذا كان هذا الشخص قد تمّت إدانته فلحين قضائه مدة العقوبة أو الإفراج عنه من السجن ، وفي هذه الحالة سيخطر الطرف طالب التسليم بذلك.

2- إذا كان من شأن تأجيل التسليم على النحو المنصوص عليه في الفقرة (1) من هذه المادة أن يؤدي الى إنقضاء مدة التقادم أو أن يؤثر على التحقيق في الجريمة، يجوز للطرف المطلوب منه التسليم أن يسلّم مؤقتاً الشخص المطلوب تسليمه . ويجب إعادة الشخص المسلّم تسليماً مؤقتاً الى الطرف المطلوب منه التسليم فور إكتمال الإجراءات التي تم تسليمه من أجلها ، ولكن في موعد لا يتجاوز 90 من نقله . ويجوز عند الضرورة أن تمدد هذه المدة من الطرف المطلوب منه التسليم.

المادة (7)

طلب التسليم

1- يحرر طلب التسليم كتابة ويرسل عن طريق السلطة المركزية في أي من الطرفين مباشرة الى السلطة المركزية في الطرف الآخر ويجب أن يتضمّن المستندات والمعلومات التالية :

أ) إسم السلطة طالبة التسليم .

ب)الإسم الكامل للشخص المطلوب تسليمه وتفاصيل جنسيته ومكان إقامته أو موقعه ووصفاً لمظهره ، قدر الإمكان ، مرفقاً بالصور والبصمات والتفاصيل الأخرى ، التي تمكّن من البحث عن هذا الشخص والتعرّف عليه.

ج) وقائع القضية التي قدّم بسببها طلب التسليم موضّح بها توقيت ومكان الفعل المعاقب عليه جنائياً والشروط العقابية ونسخ طبق الأصل من أيّة مستندات إجرائية ، تكفـي

لإثبات الجرم قبل هذا الشخص .

د) نسخة طبق الأصل من أحكام أي قانون تعتبر الأفعال المرتكبة جرائم متضمنة معلومات عن العقوبات المقررة للجرائم المرتكبة بالإضافة للمعلومات المتعلّقة بمدّة تقادمها.

2- يرفق طلب التسليم من أجل الإجراءات الجنائية ، مشفوعاً بالمستندات والمعلومات المبيّنة في الفقرة (1) من هذه المادة ، بنسخة من أمر القبض الصادر من السلطة المختصة في الطرف طالب التسليم .

3- يرفق طلب التسليم من أجل تنفيذ العقوبة ، مشفوعاً بالمستندات والمعلومات المبيّنة في الفقرة (1) من هذه المادة ، بنسخة من الحكم الواجب التنفيذ وشهادة بالمدة غير المنفّذة من العقوبة .

4- تحرر المستندات لأغراض هذه الإتفاقية بلغة الطرف طالب التسليم ويجب أن تكون مصحوبة بترجمة الى لغة الطرف المطلوب منه التسليم أو ترجمة الى اللغة الإنجليزية.

5- لا يلزم أن تكون طلبات التسليم وكل المستندات المرفقة بها والمستندات المقدمة إستجابة لهذه الطلبات وكذلك ترجمة كل ما سبق ، والتي تكون مختومة من السلطة المختصة او المركزية في الطرف المرسل ، مصدّقة أو أن تكون موثّقة بأي شكل آخر .

6- إذا كان طلب التسليم من أجل تنفيذ حكم صدر غيابياً في الطرف الطالب، يضمن الطرف الطالب للشخص المطلوب تسليمه الحق في إعادة المحاكمة وفقاً لقوانينه المعمول بها .

المادة (8)

التوقيف المؤقت

1- عند الضرورة ، قد يطلب الطرف طالب التسليم التوقيف المؤقت لأي شخص قبل القيام بالطلب اللازم لتسليم هذا الشخص . يرسل طلب التسليم المؤقت للشخص مباشرة للسلطة المركزية في الطرف المطلوب منه التسليم كتابة عن طريق الفاكس أو أيّة وسيلة إتصالات أخرى ، شريطة أن يرسل الطلب الأصلي بعد ذلك فوراً .

2- يجب أن يتضمن هذا الطلب كل المعلومات ذات الصلة ، بما في ذلك أيّة بيانات لازمة لتحديد هوية الشخص المعني ، ويجب أن يوضّح هذا الطلب أن طلب التسليم سوف يتم تقديمه . يتعين أن يشير هذا الطلب الى أمر القبض ذي الصلة أو الحكم الواجب التنفيذ . ويجب أن يتضمن أيّة المعلومات الأخرى الضرورية للبحث عن الشخص المعني ، بما في ذلك تفاصيل عن جنسية هذا الشخص إذا كانت معروفة . ويجب أن يوفر كذلك المعلومات عن الجريمة المطلوب التسليم من أجلها ومكان وزمان إرتكابها والعقوبة المحكوم بها أو التي سيحكم بها على هذا الشخص لإرتكابه هذه الجريمة ، بما في ذلك المعلومات اللازمة عن المدة التي لم تنفذ من العقوبة .

3- ينظر الطرف المطلوب منه التسليم بهذا الطلب وفقاً لقوانينه المعمول بها ويخطر الطرف طالب التسليم بقراره بدون تأخير .

4- يفرج عن الشخص ، الموقوف بناءً على هذا الطلب ، إذا لم يقدّم الطرف طالب التسليم ، خلال أربعين يوماً من القبض على هذا الشخص وإحتجازه، طلب التسليم مصحوباً بكل المستندات المنصوص عليها بالمادة (7) من هذه الإتفاقية .

5- لا يحول الإفراج عن هذا الشخص وفقاً للفقرة (4) من هذه المادة دون التوقيف اللاحق لهذا الشخص كما أنه لا يحول دون تسليمه ، إذا قدّم طلب تسليمه لاحقاً.

المادة (9)

المعلومات التكميلية

1- إذا رأى الطرف المطلوب منه التسليم أن أيّة من المعلومات الواردة بطلب التسليم غير كافية فيجوز له أن يطلب أيّة بيانات تكميلية محدداً المدة المعقولة للحصول عليها وفقاً للقوانين المعمول بها .

2- إذا أوقف الشخص المطلوب تسليمه وكانت المعلومات التكميلية غير كافية أو لم يتم تسلّمها في الميعاد المحدد من الطرف المطلوب منه التسليم ، وجب الإفراج عن الشخص . ومع ذلك ، لا يحول الإفراج عن هذا الشخص دون توقيفه لاحقاً عند إستلام المعلومات التكميلية الكافية أو طلب تسليم ذي صلة بأيّة جريمة أخرى.

يجب أن يخطر الطرف المطلوب منه التسليم الطرف طالب التسليم مباشرة بالإفراج عن الحجز.

المادة (10)

طلبات التسليم المتعارضة

إذا قدم أكثر من طلب تسليم لذات الشخص في نفس الوقت من أكثر من دولة، سواء لذات الجريمة أو لجرائم مختلفة ، وجب على الطرف المطلوب منه التسليم أن يتخذ قراره إزاء هذه الطلبات أخذاً في الإعتبار كافة الظروف ، وبخاصة ، خطورة الجريمة ومكان وقوعها وتواريخ الطلبات والمعاهدات الدولية بشأن تسليم المجرمين المبرمة مع الدول طالبة التسليم وجنسية المطلوب تسليمه ومكان إقامته الرئيسي ، وكذلك إمكانية التسليم اللاحق لهذا الشخص الى أيّة دولة أخرى .

المادة (11)

القرار الخاص في طلب التسليم والإخطار بالنتيجة

1- ينظر الطرف المطلوب منه التسليم طلبات التسليم وفقاً للإجراءات المقررة في القوانين المعمول بها ، ويخطر الطرف طالب التسليم بقراره دون تأخير.

2- يجب أن يكون الرفض الكلي أو الجزئي لتلبية الطلب مسبباً .

3- تمد السلطة المركزية في الطرف طالب التسليم فوراً السلطة المركزية في الطرف المطلوب منه التسليم بالمعلومات المتعلقة بنتيجة الإجراءات الجنائية أو بتنفيذ الحكم القضائي ضد الشخص الذي تم تسليمه ، وكذلك التسليم اللاحق لهذا الشخص لأية دولة أخرى .

المادة (12)

إستلام الشخص

1- إذا تمت الموافقة على طلب التسليم تتفق السلطات المركزية في الطرفين على مكان وزمان تسليم الشخص محل طلب التسليم ، بالإضافة الى المدة التي قضاها

هذا الشخص في التوقيف بسبب طلب التسليم ، مع أخذ هذه المدة بعين الإعتبار عند تحديد المدة الكلية لحبس هذا الشخص.

2- في حالة قبول طلب التسليم ، يجب أن يستلم الطرف طالب التسليم الشخص المطلوب تسليمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار بهذا القرار ، وإذا لم يتم إستلام هذا الشخص خلال المدة المحددة فيجب إطلاق سراحه من التوقيف .

3- إذا لم يكن أي من الطرفين قادراً ، لظروف خارجة عن إرادته ، على إستلام أو إستقبال الشخص محل طلب التسليم ، فعليه إخطار الطرف الآخر بذلك ، ويجوز تمديد مدة الإستلام من قبل الطرف المطلوب منه التسليم لمدة لا تتجاوز 15 يوماً. وإذا لم يتم الإستلام خلال المدة المحددة فيجب إطلاق سراح هذا الشخص من التوقيف .

4- إذا كان نقل الشخص ، محل طلب التسليم ، الى إقليم الطرف طالب التسليم من شأنه أن يعرّض حياته أو صحته للخطر فيجب أن يؤجل إستلامه ، بقرار من السلطة المركزية في الطرف المطلوب منه التسليم ، الى أن تسمح حالته الصحية بتنفيذ هذا الإستلام .

المادة (13)

تسليم المواد

1- الى المدى التي تسمح به القوانين المعمول بها في الطرف المطلوب منه التسليم ، ومع الأخذ بعين الإعتبار حقوق الغير ، تسلّم المواد الموجودة في إقليم الطرف المطلوب منه التسليم ، والتي تم الحصول عليها نتيجة للجريمة أو التي قد تطلب كدليل ، الى الطرف طالب التسليم بناء على طلبه ، إذا تمت الموافقة على التسليم .

2- تسلّم هذه المواد الى الطرف طالب التسليم ، حتى لو تعذّر تسليم الشخص الذي صدر بشأنه قرار التسليم بسبب وفاته أو هروبه أو لأيّة أسباب أخرى.

3- يجوز للطرف المطلوب منه التسليم أن يرجئ تسليم أياً من المواد المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة ، إذا كانت مطلوبة للإجراءات القضائية لأيّة قضية أخرى حتى إستكمال هذه الإجراءات .

4- إذا تطلبت ذلك القوانين المعمول بها بالطرف المطلوب من أو حماية لحقوق الغير ، ترجع المواد التي سلّمت بهذه الطريقة الى الطرف المطلوب منه التسليم ، بناء على طلبه ، دون مقابل ، في أقرب وقت ممكن عن الإنتهاء من الإجراءات الجنائية .

المادة (14)

قاعدة التخصيص

لا يجوز توقيف أي شخص ، تم تسليمه وفقاً لهذه الإتفاقية ، أو محاكمته أو معاقبته في إقليم الطرف طالب التسليم ، ولا يجوز تسليمه لأيّة دولة أخرى ، لا يجوز تقييد حريته بسبب أيّة جريمة إرتكبت قبل تسليمه ، إذا كانت هذه مختلفة عن الجريمة التي تم تسليمه من أجلها ، ما لم :

أ) يمنح الطرف المطلوب منه التسليم موافقته ، بناء على طلب بذلك ، وفي هذه الحالة فإن الطرف طالب التسليم سوف يمد الطرف المطلوب منه التسليم بالمعلومات والمستندات اللازمة لمنح هذا الموافقة ، على النحو المنصوص عليه في المادة (7) من هذه الإتفاقية .

ب) يمنح هذا الشخص الفرصة لمغادرة إقليم الطرف طالب التسليم ، ولم يفعل ذلك خلال ثلاثين يوماً من إستكمال الإجراءات الجنائية الخاصة بهذا الشخص أو إنتهاء فترة العقوبة التي يقضيها أو عاد الى إقليم الطرف طالب التسليم بعد مغادرته .

المادة (15)

العبـــور

1- يجوز لكل طرف أن يسمح بالمرور العابر لأي شخص يتم تسليمه من دولة ثالثة الى الطرف الآخر عبر إقليمه .

2- يرسل الطرف الذي يطلب المرور العابر طلباً للعبور يتضمن كل المستندات والمعلومات المحددة في المادة (7) من هذه الإتفاقية للطرف الذي سيتم العبور من خلال إقليمه .

3- لا يلزم الحصول على هذا التصريح إذا تم المرور العابر عن طريق الجو ولم يكن من المتوقع أن تهبط الطائرة في إقليم الطرف الآخر .

4- في حالة الهبوط غير المتوقع للطائرة ، يجوز للطرف ، الذي يتعيّن أن يستلم طلب العبور ، أن يقوم بتوقيف الشخص ، محل التسليم ، لمدة 72 ساعة بناء على طلب المسؤول المرافق لذلك الشخص لحين إستلام طلب العبور وفقاً للفقرة (2) من هذه المادة .

5- يرفض طلب العبور في الأحوال المحددة في الفقرة (1) من المادة (5) من هذه الإتفاقية . ويجوز أن يرفض طلب العبور في الأحوال المحددة في الفقرة (2) من المادة (5) من هذه الإتفاقية .

المادة (16)

السريـة وقيود الإستخدام

1- يقدّم الطرف المطلوب منه التسليم عند طلب السلطة المركزية في الطرف الطالب للتسليم ، وفقاً لتشريعاته والممارسات المتواتر عليها بشأن سرية واقعة إستلام طلب التسليم أو محتوياته أو أي تصرف تم إتخاذه بموجب هذا الطلب، بإستثناء الحالات التي يكون فيها خرق سرية الطلب ضرورياً لتنفيذه. إذا كان تنفيذ الطلب يجعل إلغاء هذه القيود ضرورياً ، يجب على الطرف المطلوب منه التسليم أن يسعى كتابة للحصول على تصريح من الطرف الطالب للتسليم ، ولن يتم تنفيذ الطلب دون هذا التصريح .

2- يجب أن لا يستخدم الطرف المطلوب منه التسليم المعلومات أو الدليل المتحصّل وفقاً لهذه الإتفاقية في أغراض تختلف عن تلك المحددة في طلب التسليم بدون موافقة كتابية مسبقة من الطرف الطالب للتسليم .

المادة (17)

النـفـقـات

1- يتحمل كل طرف النفقات التي تكبّدها فيما يتعلق بطلب تسليم أي شخص.

2- يتحمّل الطرف طالب التسليم نفقات النقل وأيّة نفقات أخرى تتعلق بالمرور العابر تتصل بإستلام أو أخذ الشخص المسلّم ، بالإضافة الى نفقات إستلام وإرجاع المواد وفق المادة (13) من هذه الإتفاقية .

3- إذا كانت تنفيذ الطلب يتطلب أيّة نفقات غير عادية ، فإن السلطات المركزية للأطراف سوف تتشاور مقدماً بهدف تحديد شروط تنفيذ الطلب وكيفية دفع هذه النفقات .

المادة (18)

تسوية المنازعات

يتم تسوية أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين بشأن تفسير وتطبيق هذه الإتفاقية من خلال المشاورات والمفاوضات .

المادة (19)

تعديل الإتفاقية

1- تعدّل هذه الإتفاقية بالإتفاق المتبادل بين الطرفين .

2- تسري أيّة تعديلات على هذه الإتفاقية تمت الموافقة عليها وفقاً للإجراءات المبيّنة في الفقرة (1) من المادة (20) من هذه الإتفاقية .

المادة (20)

النصوص الختامية

1- تسري هذه الإتفاقية لمدة غير محددة وتصبح ملزمة بعد مضي 30 يوماً من تاريخ إستلام آخر إخطار كتابي من الطرفين عن طريق القنوات الدبلوماسية بإتمام كافة الإجراءات الداخلية المتطلبة لنفاذها وفقاً للقوانين المعمول بها لدى الطرفين .

2- تنتهي هذه الإتفاقية بمضي 180 يوماً من تاريخ إستلام إخطار كتابي من أحد الطرفين بنيته إنهاء هذه الإتفاقية عن طريق القنوات الدبلوماسية .

3- لا يحول إنهاء هذه الإتفاقية دون إتمام تنفيذ طلبات التسليم المتسلّمة قبل تاريخ الإنهاء.

حررت ووقعت في مدينة موسكو بتاريخ 27 مايو 2016 م ، من نسختين ، باللغات العربية والروسية والإنجليزية ، وكل هذه النصوص ذات حجّية متساوية . وفي حالة الإختلاف في التفسير يرجّح النص الإنجليزي .

عن حكومة مملكة البحرين

عن حكومة روسيا الاتحادية

AGREEMENT
BETWEEN THE KINGDOM OF BAHRAIN
AND THE RUSSIAN FEDERATION
ON EXTRADITION

THE KINGDOM OF BAHRAIN and THE RUSSIAN FEDERATION, hereinafter referred to as the "Parties",

WISHING to facilitate more efficient crime control cooperation between these two states,

ASPIRING to strengthen the relationship between these two states as pertaining to extraditions by concluding this Agreement,

On the basis of the principles of sovereignty, equality and mutual benefit,

Hereby agree as follows:

Article 1
Obligation to Extradite

The Parties undertake, in accordance with the terms and conditions of this Agreement, to extradite any persons to each other on request for criminal prosecution or execution of sentences.

Article 2
Scope of the Agreement

This Agreement shall apply to all requests for extradition, made upon commencement hereof, even if they relate to any crimes committed prior to such commencement.

Article 3
Central Authorities

1. The Central Authorities authorized to perform this Agreement:
   For the Kingdom of Bahrain – Ministry of Justice and Islamic Affairs and Waqf;
   For the Russian Federation – The Office of the Prosecutor General of the Russian Federation.

2. Each Party shall immediately notify the other Party of any changes, connected with its respective Central Authority, through diplomatic channels.

3. For the purpose of this Agreement the Central Authorities of the Parties shall communicate through diplomatic channels. In urgent circumstances the Central authorities may communicate directly.

Article 4
Crimes Entailing Extradition

1. For the purposes of this Agreement, crimes entailing extradition shall mean any acts that, as defined by applicable laws of both Parties, are penal acts and entail punishment in the form of imprisonment for a term of not less than 1 year or more severe punishment.

2. Should any request for extradition include a number of different acts, punishable pursuant to applicable laws of both Parties, however, some of them do not meet the requirement of the punitive measure specified in Paragraph 1 of this Article, the Requested Party may at its discretion extradite a relevant person in connection with such acts as well.

3. In case any such request for extradition is made in respect of any person, convicted in the Requesting Party for punishment in the form of imprisonment for committing a crime, which is subject to this Agreement, such extradition may take place only if an unexpired term of punishment on the date of the decision of extradition is not less than 6 months. In exceptional cases the Parties may agree upon extradition, if an unexpired term of punishment is less than 6 months.

4. In case the qualification of the alleged act changes in the course of the criminal prosecution, the extradited person may be brought to criminal liability or convicted to the extent to which such new qualification will correspond to the conditions of extradition.

5. Any differences in the legal terminology shall not hinder fulfillment of the request for extradition, if the act, for which extradition is requested, is a penal act as defined in applicable laws of both Parties.

Article 5
Reasons for Refusal to Extradite

1. Extradition shall be refused in the following cases:
   (a) if the person, sought for extradition, is a national of the Requested Party;
   (b) if the act, for which extradition is requested, is not a crime, entailing extradition pursuant to Paragraphs 1-3 of Article 4 hereof;
   (c) if the Requested Party has sufficient grounds to assume that a request for extradition is made with the aim to persecute or punish a person due to person's race, sex, religion, nationality, ethnic origin or in connection with his/her political or any other beliefs, or if such person may suffer any damage for any of these reasons;
   (d) in case the requested person has been sentenced or acquitted in the Requested Party for the same act, which is the ground for the request for extradition;
   (e) if the offence for which extradition is requested is an offence against military service, which is not an offence under the ordinary criminal law of the Requesting Party;
   (f) if an offence, for which extradition is requested, is subject to capital punishment pursuant to applicable laws of the Requesting Party, unless such Party presents a sufficient, in the opinion of the Requested Party, guarantee that a person, sought for extradition, will not incur capital punishment;
   (g) if the offence, for which extradition is requested is considered by the Requested Party as an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Agreement the following offences shall not be considered as an offence of a political nature:
      (i) murder and attempted murder or other offence against the life, the physical integrity or liberty of Head of a State, King of the Kingdom of Bahrain, Crown Prince of the Kingdom of Bahrain, a member of the Government of any Party, as well as their family members;
      (ii) any offence relating to terrorism;
   (h) if the Requested Party considers that the extradition of the person would impair its sovereignty, security, public order or other essential interests.

(i) If, pursuant to applicable laws of the Requested Party, no criminal case may be initiated or no sentence may be executed for the offence for which extradition is requested due to expiration of limitation period or for any other reason stipulated in the legislation of the Requested Party.

2. Any request for extradition may be refused:

(a) if any offence, for which extradition is requested, pursuant to applicable laws of the Requested Party, was committed fully or partially in its territory;

(b) if in respect of the person, sought for extradition, any investigation or judicial proceedings is/are pending in the Requested Party connection with an offence, specified in such request for extradition.

3. Should any request for extradition be rejected under subparagraphs (a) of Paragraph 1 or subparagraph (a) of Paragraph 2 of this Article, the Requested Party, on request of the Requesting Party, shall deliver all received materials to its competent authorities for considering criminal prosecution of such person pursuant to its applicable laws. For this purpose, the Requesting Party shall gratuitously furnish the Requested Party with duly certified copies of documents, evidencing the fact of any investigation performed, and any other documents relating to the offence, for which extradition is requested. All materials of the case, received in connection with the investigation performed in the Requesting Party, may be used in criminal proceedings in the Requested Party. The Requested Party notifies the Requesting Party of all results of such proceeding.

Article 6
Deferral and Temporary Extradition

1. In case any person, sought for extradition, is a party to any judicial proceedings or serves sentence for any other offence committed in the territory of the Requested Party, the consent to extradition may be given, however surrender of such person shall be deferred until the time when such judicial proceedings are completed, and if such person is convicted – until he/she serves the term of sentence or is released from imprisonment, in which case the Requesting Party is to be notified of this.

2. In case the deferral of extradition stipulated for in Paragraph 1 of this Article may incur expiration of limitation period or affect the investigation of an offence, the Requested Party may temporarily extradite the person, whose extradition was requested. The temporarily extradited person shall be returned to the Requested Party as soon as the proceedings for which he/she was extradited are complete, but not later than 90 days since his/her transfer. If necessary, this term may be prolonged by the Requested Party.

Article 7
Request for Extradition

1. Any request for extradition shall be made in writing and sent by the Central Authority of either Party directly to the Central Authority of the other Party and shall include the following documents and information:
   (a) name of the requesting authority;
   (b) full name of the person, sought for extradition, details of his/her nationality, place of residence or location, description, as far as possible, of his/her appearance with photos, fingerprints and any other details, enabling to search for and identify such person;
   (c) statement of the facts of the case, which is a ground for such request for extradition, specifying more exactly the time and place of the criminally punishable act, its qualification, as well as certified copies of any procedural documents, sufficiently evidencing guilt of such person;
   (d) a certified copy of the text of any provisions of any law, which qualify committed acts as offences and contain information of any punishments prescribed for committing them as well as related to the applicable limitation period.

2. Any request for extradition for criminal prosecution, along with the documents and information specified in Paragraph 1 of this Article, shall be accompanied by a copy of a warrant of arrest issued by a competent authority of the Requesting Party.

3. Any request for extradition for execution of a sentence, along with the documents and information specified in Paragraph 1 of this Article, shall be accompanied by a copy of an effective sentence and a certificate of the unserved term of punishment.

4. Any documents for the purposes of this Agreement shall be drawn up in the language of the Requesting Party and shall be accompanied by translation into the language of the Requested Party or into the English language.

5. Any requests for extradition and all documents attached thereto, any documents furnished in response to such request as well as translations thereof, which are sealed by a competent or Central Authority of the sending Party, require no legalization or authentication in any other manner.

6. If request for extradition for executing a sentence rendered in absentia in the Requesting Party, the Requesting Party shall guarantee to the person sought for extradition the right for retrial in accordance with its applicable legislation.

Article 8
Provisional arrest

1. If necessary, the Requesting Party may apply for provisional arrest of any person prior to making a relevant request for extradition of this person. Such application for provisional arrest of the person shall be sent directly to the Central Authority of the Requested Party in writing by fax or by any other communication means, provided that the original application is sent immediately after that.

2. Such application shall contain all relevant information, including any data required for identification of the person concerned, and shall state that a request for extradition will be made. This application shall make a reference to a relevant warrant of arrest or an effective sentence, and shall contain any other information necessary for search the person concerned, including details of his nationality, if known. It shall also give information of an offence, for which extradition is requested, where and when such offence was committed and what punishment may be or has been awarded to this person for committing this offence, including information of an unserved term of punishment.

3. The Requested Party shall consider such application in accordance with its applicable laws and shall notify the Requesting Party of its decision without delay.

4. The person, detained by virtue of such application, shall be released, if the Requesting Party fails, within 40 days from the date of taking of such person into custody, to make a request for extradition accompanied by all documents specified in Article 7 hereof.

5. Release of such person pursuant to Paragraph 4 of this Article shall not hinder any subsequent detention of this person, as well as extradition of this person, if a relevant request for his/her extradition is subsequently made.

Article 9
Supplementary Information

1. In case the Requested Party believes that any information provided by the request is insufficient, it may request any supplementary information setting a reasonable term for furnishing it pursuant to applicable laws.

2. If the person, sought for extradition, is detained, and such supplementary information furnished is insufficient or is not received within a term as set by the Requested Party, such person shall be released from detention. However, such release of this person shall not hinder any subsequent detention of this person upon receipt of sufficient supplementary information or a request for extradition in connection with any other offence. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of such release from detention.

Article 10
Conflicting Requests for Extradition

If extradition of the person is requested concurrently by more than one state, either for the same offence or for any different offences, the Requested Party shall make its decision on these requests, taking into consideration all circumstances, in particular, gravity and place of such offence, dates of requests, international treaties on extradition with the requesting states, nationality and principal place of residence of the person, sought for extradition, as well as possibility of subsequent extradition of such person to any other State.

Article 11
Decision in respect to Request for Extradition and Notification of the Outcome

1. The Requested Party shall consider any request for extradition in accordance with a procedure as established by applicable laws, and shall notify the Requesting Party of its decision without delay.

2. Any complete or partial refusal to satisfy any such request is to be reasoned.

3. The Central Authority of the Requesting Party shall promptly provide the Central Authority of the Requested Party with information on the outcome of criminal proceedings or the enforcement of sentence against the person extradited, as well as of subsequent extradition of that person to any other State.

Article 12
Surrender of a Person

1. If the request is granted, the Central Authorities of the Parties agree on the place and date of surrender of the person, subject to extradition, as well as of the term, for which such person was detained by virtue of such request for extradition, with a view to take this term into account while determining the total term of imprisonment for this person.

2. In case of a favourable decision regarding extradition, the Requesting Party shall receive such surrendered person within 30 days from a day of notification of such decision. If no surrender takes place within the set term, such person shall be released from detention.

3. If either Party is unable, for any circumstances beyond its control, to surrender or receive the person, subject to extradition, it shall inform the other Party thereof, and the term of surrender may be extended by the Requested Party for not more than 15 days. If no surrender takes place within the set term, such person shall be released from detention.

4. In case transportation of the person, subject to extradition, to the territory of the Requesting Party may pose any risk to his/her life or health the surrender shall not be postponed until, according to the Central Authority of the Requested Party, his/her state of health allows to effect such surrender.

Article 13
Surrender of Items

1. To the extent admissible by applicable laws of the Requested Party, and with due consideration of third persons' rights, items, located in the territory of the Requested Party, which have been acquired as a result of an offence or may be required as evidence, shall be surrendered on request of the Requesting Party, if extradition has been agreed to.

2. Such items shall be handed over to the Requesting Party where surrender of a person, in respect of whom the decision of extradition has been made, cannot be carried out owing to the death or escape of such person, or for any other circumstances.

3. The Requested Party may defer surrender of any items, mentioned in Paragraph 1 of this Article, if they are required for judicial proceedings of any other case till such proceedings are completed.

4. If so required by applicable laws of the Requesting Party or protection of third persons' rights, any items, handed over in such a manner, shall be gratuitously returned to the Requesting Party on its request as soon as possible upon completion of the criminal proceedings in the Requesting Party.

Article 14
Rule of Speciality

Any person, extradited under this Agreement, shall not be detained, prosecuted or punished in the territory of the Requesting Party, and shall not be extradited to any other State, nor personal freedom of the person extradited shall be for any reason restricted for an offence committed prior to extradition of this person, if such offence is other than the offence in connection with which such person has been extradited, unless:

(a) the Requested Party on request gives its consent. In this case the Requesting Party shall provide the Requested Party with all information and documents necessary for giving such consent, as specified in Article 7 hereof;

(b) such person, having an opportunity to leave the territory of the Requesting Party, has not done so within 30 days upon completion of the criminal proceedings in respect of such person or, serving a sentence, has returned to the territory of the Requesting Party after leaving it.

Article 15
Transit

1. Either Party may permit transit transportation of any person, extradited by any third State to the other Party through its territory.

2. The Party, which applies for such transit transportation, shall send a request for transit containing all documents and information specified in Article 7 hereof to the Party, through the territory of which such transit transportation is to be carried out.

3. Such permit is not required, if such transit transportation is carried out by air and no landing in the territory of other Party is expected.

4. In case of an unforeseen landing of an aircraft, the Party, subject to receive such request for transit, may detain the person, subject to extradition, for 72 hours on request of the accompanying officer till the request for transit, made pursuant to Paragraph 2 of this Article, is received.

5. Such request for transit shall be rejected in cases, specified in Paragraph 1 of Article 5 herein. Such request for transit may be rejected in cases, specified in Paragraph 2 of Article 5 herein.

Article 16
Confidentiality and Limitation of Use

1. The Requested Party upon request of the Central Authority of the Requesting Party shall provide in accordance with its legislation and/or established practices

for the confidentiality of the fact of the receipt of the request for extradition, its contents or any action taken pursuant to the request, excluding the cases when the breach of confidentiality of the request is necessary for it execution. If the execution of the request makes it necessary to remove this limitation, the Requested Party shall in writing seek the permission of the Requesting Party, without which the request will not be executed.

2. The Requested Party shall not use the information or evidence obtained under this Agreement without the prior written consent of the Requesting Party for purposes other than those indicated in the request for extradition.

Article 17
Expenses

1. All expenses connected with extradition of a person shall be borne by the Party which were incurred by them.

2. Transportation expenses and any costs on transit connected with surrender or taking of the extradited person, as well as with surrender and return of any items, pursuant to Article 13 hereof, shall be borne by the Requesting Party.

3. If the execution of the request demands extraordinary expenses, the Central Authorities of the Parties shall consult in advance in order to determine the conditions of the execution of the request and also the manner of paying those expenses.

Article 18
Settlement of Disputes

Any disputes, arising between the Parties from interpretation and implementation of this Agreement, shall be settled through consultations and negotiations.

Article 19
Amendments to the Agreement

1. This Agreement may be amended by mutual consent of the Parties.

2. Any approved amendments hereto shall take effect in accordance with the procedure specified in Paragraph 1 of this Article 20 hereof.

Article 20
Final Provisions

1. This Agreement is valid for an indefinite period and becomes binding upon expiry of 30 days from the date of receipt of the last written notice from the Parties through diplomatic channels of completion of all internal procedures as required for its commencement according to applicable laws thereof.

2. This Agreement terminates upon expiry of 180 days from the date of receipt of the other Party's written notice of its intention to terminate it through diplomatic channels.

3. The termination of this Agreement shall not impede completion of the execution of any requests for extradition, received prior to a termination date.

Done in Moscow on 27 May 2016 , in duplicate, each in Russian, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of interpretation discrepancies, the English text shall prevail.

For the Kingdom of Bahrain

For the Russian Federation